الإطار الاجتماعي للسلطة قراءة ماكرو سوسيولوجية للنظام السلطوي والمعرفة في المجتمع الطبقي- بين الترشيد والهيمنة: القوة، المعرفة، الرمزية قضايا جدلية –

ط.د شرقي صبرينة، جامعة الجزائر 2- الجزائر

ملخص: تعتبر السلطة مصدر مختلف الممارسات التي ينتجها الفاعلون حيث تقدم سلسلة من القواعد التي توجه التفكير وتحدد الوعي والوجود إذ تنظم المعيش والعلاقات وفق قواعد ولوائح تنظيمية، وتستمدّ السلطة من مقومات تمكنها من اكتساب الشرعية في شكلها الظاهر المعلن أو الرمزي وبالتالي فرض الولاء كما يتم السعي إلى تسخير كافة الوسائل للحفاظ عليها واستمرارها لاستمرار التنظيم في شكله الراهن ومن المهم تحليل هذه الأسس والمعايير التي تبنى عليها القرارات والممارسات السلطوية وأشكالها المختلفة، وتحليل الفلسفة والإيديولوجية التي توضح الأهداف السياسية الموضوعة للنظام الحاكم لذلك تهدف الدراسة إلى قراءة وتحليل منظومة التفكير السلطوية الخاصة بالتنظيم والتي تحدد أهدافه وفقا لها بناء على نوعية الانتماء الطبقي والكيفية التي تكتسب بها الشرعية وتحليل الأسباب التي تروم من خلالها إلى الرغبة في استمرارية النظام وهذا بالاعتماد على وحدات التحليل السوسيولوجي الكبرى وهي النظرة الشمولية أو الكلية للنظام.

الكلمات المفتاحية: الإطار الاجتماعي، المعرفة، النظام، السلطة، المجتمع الطبقي

Social framework of Authority Macro Sociological Reading of the Authoritarian System and Knowledge in Class Society - between Rationalization and Domination: Power, Knowledge, Symbolism, Dialectical Issues -

Abstract: Authority is the source of the various practices produced by the actors, as it presents a series of rules that guide thinking and define consciousness and existence as it organizes livelihood and relationships according to organizational rules and regulations, and power derives from the elements that enable it to acquire legitimacy in its apparent, declared or symbolic form, and thus impose loyalty as the pursuit of harnessing All means for preserving and maintaining the organization in its current form

and it is important to analyze these foundations and standards on which authoritarian decisions and practices and their various forms are based, and to analyze the philosophy and ideology that clarify the political objectives set for the ruling system. Therefore, the study aims to read and analyze the organization's authoritarian thinking system, which defines its objectives according to It is based on the type of class affiliation and the manner in which it acquires legitimacy and the analysis of the reasons through which it seeks the continuity of the system, and this is based on the major sociological analysis units, which is the holistic or holistic view of the system.

Key words: Social Framework, Knowledge, System, Power, Class society

مقدمة:

تعددت الدراسات والأبحاث التي اهتمت بتحليل القضايا التي تأخذ على عاتقها مفهوم **السلطة** بتعدد **النزعات** التي تشكل **التصورات** وفقا لمقتضيات الموقف الاجتماعي وسماته والذي يصف مساعٍ معينة وقرارات تمس تنظيم المجتمع على الشاكلة التي تراها هذه الفئة وتتصور مآلها في النهايةً، فتحدد ما يجب أن يكون وفق المنطق الذي يحدده وجود الأفراد في تلك البنية الاجتماعية التي تضمهم وتحدد أدوارهم وتساهم في تنظيم معيشهم وهو السائد وفق نمط التنظيم الاجتماعي للحياة الاجتماعية في كل المجتمعات.

تحديد المشكلة:

السلطة من المفاهيم التي تعنى السوسيولوجيا بدراستها بناء على منظورات تستدعي التحليل الإبستيمو سوسيولوجي لاتجاه تشكلها فتستدخل أنماط من المتغيرات التي تشرحها بالكيفية التي تمكننا من التعمق فيها على نحو **جدلي** وهو ما جاء في أغلب التحليلات التي تضيف مفاهيم غير تلك التي تناولتها التحليلات الكليانية عن نفسها حتى تدل على جانب واحد من القضية، بينما الأمر بحاجة إلى تحليل عدة جوانب تقتضي الجدل حتى تُفهم قضية السلطة/السلطوية، وليس العرض الذي يحفز الفهم الموضوعي دون الولوج إلى تفاصيل الظاهر والخفي، الآليات، الأساليب، الوسائل الأغراض، حيث كانت كثيرا من تلك التحليلات تلتمس مقولات تشملها معان ظاهرية ورمزية خفية للسلطة حيث تتحدد بمفاهيم تُعنى **بتشكيلة** المجتمع التي تحدد **الوجود**، الإرادة **العامة** أو **الخاصة**، مفهوم **القوة**، نوع المعرفة ووظائفها كتقسيم العمل، كيفية توظيف هذه القوة، كما تعددت مستويات التحليلات التي تناولها العلماء والمتخصصين في علم الاجتماع وبالتالي انقسامها إلى مؤيد ومعارض طبقا للنصوص التي تعبر عن مختلف قرارات الفئة السلطوية

لإبراز نواياها مستخدمة كل تلك المفاهيم في ظل تطورها وبالتالي **تشعب حاجاتها** ضمن **حاجات المجتمع** لتتدخل تلك الإرادة التي تخطط للأهداف تتجه لتحقيقها وفي ذات الوقت تتجه إلى تنظيم المجتمع المعقد وشبكة العلاقات به.

الآن وفي ظل **الإطار الاجتماعي** الذي تفعل فيه تلك الفئة السلطوية وتحديد القوانين بالإضافة إلى المساهمة من خلال هذه المعرفة التي تخصها وبناء على النزعة التي تستمدها من الطبقة الاجتماعية التي تكتنفها تتجه الدراسة إلى تحليل أنموذج الفعل السلطوي في ظل النظام السائد، ومقومات السلطة على هذا النحو وكيف يتم توظيفها في مدى ترشيد القوة لحصول التنظيم **البيروقراطي المشروع** الذي لم يقترن بعد بالأسس التي تتشابك وتداعيات **الإرادة الخاصة** في استغلال الشرعية للخوض في مجريات تتخذها توجهات معارضة للسلطة موضوعا لها، وذلك بعرض بعض النماذج المناسبة في التحليل.

الأهداف: تهدف الدراسة إلى:

- تحليل المفاهيم الرئيسة ووضعها في سياقها لتوضيح **السياق** السلطوي العام بناء على السمات البنائية للطبيعة الاجتماعية.

– السعي للكشف على نمط مختلف الممارسات بالشكل الذي يتيح التعرف على ما هو **ظاهري** وما هو **رمزي** في بناء العلاقات وأساليب شرعنتها.

– تحليل الأغراض والمساعي التي تروم إلى تكييف الممارسة وطبيعة الواقع الاجتماعي الذي يحدد سمات **الوجود** المرتبط **بفئات** الأفراد ونتائج ذلك.

أي من حيث كون الممارسات السلطوية محددة بناء على طبيعة الوجود الإنساني في هذه الطبقة وكيفية السعي لتكييف هذه الممارسات مع هذه السمات، وما ينتج عنه من ترشيد أو هيمنة والتعرف على تداعيات ذلك كله

1.مناقشة بعض المفاهيم:

الإطار الاجتماعي Social framework:

يشير مفهوم الإطار الاجتماعي إلى النمط الاجتماعي الخاص بالتجمع الإنساني فيحدد طبيعته الاجتماعية من حيث مجموعة من المقاييس التي يشتركون فيها كما يشمل مجموعة الأنماط الاجتماعية كتجليات الجماعية، الطبقات الاجتماعية، وتتبدل سماتها بتبدل المجتمعات التي تندرج فيها، ويلاحظ في هذا المقام الجدل بين **الجزئي** و**الكلي** ولكن حينما يرتبط الأمر بما هو حضاري خاصة بأشكال المعرفة فليس بإمكان المعارف والثقافة الجماعية التي ترتكز عليها المعرف أن توضع موضع العلاقة إلا مع المجتمعات الشمولية والطبقات الاجتماعية نظرا لأن هذه الإطارات

الاجتماعية تؤثر بشكل كبير على المعرفة الخاصة بالتجمعات (جورج غورفيتش 2008، ص 73- 74).

والجماعات بهذا الشكل تمثل إطارا اجتماعيا قابل **للبناء** ويتأتى هذا البناء من كون هذه الوحدة تتحقق من خلال التناغم في مظاهر الحياة الاجتماعية، والمواقف الجماعية، والأفعال، ومن جهة ثانية تُعنى بتوازن هرمية المراتب والانتظام الاجتماعي، ويتأتى كذلك من الدور والمكانة التي تحتلها في الهرمية الخاصة للتجمعات المميزة لمجتمع شامل معين(جورج غورفيتش، دس، ص 90).

لذلك تم التوجه في هذه الدراسة لتحليل **الطبيعة الاجتماعية** للتجمعات الشاملة حيث تعتبر أساس التجمعات الجزئية من الناحية **البنائية** التي تتشكل بفعل **قوى التنظيم** وممارساته هذا من جهة وتتحكم في المنتجات المعرفية الخاصة بها من جهة أخرى بالإضافة إلى ارتباط نمط السلطة بنوع المعرفة المنبثقة من نوع الإطار الاجتماعي ومن ثمة يرتبط مستوى التحليل بخصوصية الموضوع في حد ذاته.

كما نجد أنه ثمة من استخدم منهجية تحليل الإطار الاجتماعي أمثال البروفيسور **ويليام تي بيلبي** لاستنتاج أن هناك وجهين من أوجه ثقافة شركة وول مارت الأمريكية وهما سياسة الموظفين المركزية واتخاذ القرارات الموضوعية الإدارية في المجال، قد أدت إلى ظهور التمييز على أساس الجنس في القرارات المتعلقة بالتعويض والترقية (ويكيبيديا).

المعرفة Knowledge: عند الحديث عن المعرفة الإنسانية فإننا نربطها **بالسياق التطوري**، فما كان سابقا في الحصيلة المعرفية للإنسان يبدو متطورا حاليا بناء على تطور المجتمعات وبالتالي منظومة تفكيرها، حيث يعرفها الدكتور **إبراهيم أبراش**: مجموعة المعاني والآراء والمعاني والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر والأشياء المحيطة به، تتسم غالبا بالتطور والنضج لأنها معرفة منظمة وممنهجة تقوم على أساس التفكير العلمي، فالمعرفة إذن وانسياقا لمبدأ التطور تطورت مع تطور العقل الإنساني لأن المعرفة حصيلة لهذا العقل وهي التي تحدد وتحكم على مدى نضج العقل الإنساني وإدراكه، وقد اهتم العديد من المفكرين والفلاسفة اعتمادا على مبدأ التطورية بتطور المعرفة الإنسانية بين **العقل المفكر** أو الفاعل وبين **أنماط الحياة** و**الفعل الإنساني** مثل العلامة **ابن خلدون** عندما يتحدث ع مراحل التحول من حياة البداوة إلى حياة الحضر، يربط بذلك بتحول أنماط التفكير حيث توجد علاقة جدلية بين المعرفة السائدة وبين ما أطلق عليه العمران البشري وبنفس الطريقة يشرح ذلك **أوغست كونت** مقتديا في ذلك بأستاذه **سان سيمون** حيث حدد ثلاث مراحل للمعرفة الإنسانية: **اللاهوتية، الميتافيزيقية الوضعية،** وهو ما يدل على أن المعرفة الإنسانية وليدة شروط موضوعية وتاريخية (إبراهيم أبراش، 2008، ص 23- 22).

وهو ما يلحّ على ضرورة تحليل الإطار الاجتماعي أو طبيعة البنية الاجتماعية على النحو الذي تتشكل به بناء على سمات العصر الذي تشغل فيه لفهم نوع المعرفة السائدة والتي تشكلت على النحو الذي اتخذه المجتمع حتى نفهم نوع التنظيم ومختلف الممارسات الهرمية والتراتبية التي تحدد بدورها نوع الأهداف المتجددة والمتطورة في سبيل التنظيم وترشيد القوى التنظيمية وبسط النفوذ وترتيب العلاقات والممارسات التي تكفل الاستمرار لهذا النظام.

المعرفة في علم الاجتماع: خاضت المعرفة في علم الاجتماع تجارب فكرية وتأثيرات ثقافية متناقضة وسادت بذلك **الأحادية المنهجية** وأصبحت المعرفة في علم الاجتماع هي السائدة في الجامعات وتوازى هذا العلم والفروع العلمية المختلفة واتخذ مفهوم المجتمع ومشكلاته الأساسية حيث يعرّف كمجموع موحدا ومتكاملا قابل للتفسير انطلاقا من مبدأ واحد (جيوفاني بوسينو، 2008، ص5)، حيث يشير التحليل في ظل هذا العلم إلى أمرين: دراسة منهجية للقوانين التي تحكم الكل الاجتماعي، والثاني يشمل الدراسة المنهجية للمجموعات الاجتماعية والظواهر الاجتماعية بما يسمح صياغة بيانات عامة وتتأسس الدراسة المنهجية والتحليلية على مقولات ذات طبيعة فلسفية تُصاغ بحيل مختلفة يبقى أهمها حتى اليوم اختزال المعرفة في بُناها الشكلية (جيوفاني بوسينو، دس، ص21).

لذلك برزت حتمية تحليل البُنى المعرفية في شكلها المُصاغ على أساس السمات الاجتماعية للمجتمع في رؤيته الكلية لفهم خفايا هذا التشكل والذي يستخدم فيما بعد لصياغة أنموذج للممارسة التنظيمية على أساسه **لتبرير الشرعية** في اتخاذ القرارات وسن القوانين على الجماعة بهذا الشكل باعتباره نظاما كاملا يشمل مختلف الأبنية الفرعية والتي تفعل فيه مختلف العلاقات **تراتبيا** ولا يمكن أن ننكر أنه ساد فيما بعد التحليل على مستوى الوحدات الصغرى بنقد المعرفة في علم الاجتماع والتي تدعو إلى النظرة الجزئية بالإعلاء من شأن الذات واستخدام مناهج تستنطق العالم المعيش لتحليل مختلف الرموز والتفاعلات، إلا أن الهدف من هذا التقصي يتضح بشكل أعمق من تحليل **الوحدة النظامية** أكثر من الوحدة الجزئية المرتبطة بالذات، وقد برزت من التوجهات المعرفية في علم الاجتماع فيما بعد محاولات تمزج بين الوحدتين على حد سواء.

النظام The system: يعرف بأنه كيان متكامل يتكون من أجزاء وعناصر متداخلة، تقوم بوظائف بينها علاقات تبادلية من أجل أداء وظائف أو أنشطة محصلتها النهائية بمثابة الناتج الذي يحققه النظام كله ويعرّف كذلك بأنه الكل المركب من مجموعة من عناصر لها وظائف، وبينها علاقات شبكية تتم ضمن قوانين، وبذلك يؤدي الكل المركب في مجموعه نشاطا هادفا، وتكون له سمات مميزة، وعلاقات تبادلية (محمد سليمان الريحانة، 2013، ص3) بناء على ذلك نستخلص أن النظام هو عبارة عن **بنية** أو **بناء** يتكون من ثلاث عناصر رئيسية: **الأجزاء الفرعية** تكون النظام الكلي، تشمل مجموعة من **العلاقات التبادلية**، تُمارس مجموعة **من العمليات المتخصصة**، لتحقيق **أهداف معينة**.

النظام الاجتماعي Social system: إن أهم فكرتين بالنسبة لدراسة موضوع الحفاظ على الجماعة هما: فكرة **التكامل**، أو التضامن، وفكرة **التشكل النظامي**، وتعي فكرة التشكل النظامي ضرورة البحث عن سبل تأكيد التعاون بين أفراد الجماعات، خاصة بالنسبة للمجتمعات غير المستقرة اقتصاديا وسياسيا، ويمكن الإشارة أن مفهوم النظام ليس له معنًا واحدا بحدّ ذاته في تراث علم الاجتماع المعاصر فثمة من يركز في تعريفه له على القواعد والبعض الآخر على الأدوار التي تُجسّد تلك القواعد وتضعها موضع التنفيذ الفعلي فالنظم الاجتماعية -كما يعرفها البعض- عبارة عن مجموعة قياسية ذات مواصفات موحدة

من القواعد والميكايزمات والسلطة التي تعمل على تنفيذ تلك القواعد وتضعها موضع التنفيذ، وهناك تعريف آخر للنظام الاجتماعي: النظم الاجتماعية النماذج المنتظمة من العلاقات الإنسانية المنظمة، وهي من فعل **الإرادة** الجمعية وتستمر بفعل هذه الإرادة نفسها، كما يُعرّف على أنه نماذج من الفعل تتميز بالثبات والاستقرار النسبي وبالتنظيم الدقيق، وهي تفرض **بقوة** الإلزام الرسمي في المجتمع وهي تعمل لخدمة وظائف اجتماعية محددة يعدّها ذلك المجتمع حيوية لبقاء الجماعة واستمرارها.(محمد الجوهري، 2007، ص133) ونجد في التراث السوسيولوجي من يؤكد على كون النظام الاجتماعي **جبريا** يستمر ويحافظ على بنيته من خلال هذا التضامن ما نجده في أعمال **إميل دوركايم** بقوله :" أما المجتمعات الحديثة (أي المجتمع الرأسمالي الصناعي) فأفراد المجتمع يختلفون في عدة نواحي مثل الخبرات التي يمرون بها وتنشئتهم الاجتماعية وبعبارة أخرى يختلفون نظرا **لتقسيم العمل** فيما بينهم ويسود في هذا المجتمع ما يسمى بالتماسك العضوي **Organic cohesion** وهذا التماسك يصاحب التقسيم المعقد الذي تتصف به المجتمعات الصناعية(سمير نعيم أحمد 2006، ص 104).

السلطة Authority: يعرفها قاموس علم الاجتماع: أنها قدرة الفرد أو المؤسسة على فرض نفسها على الآخرين فتنشأ علاقة اجتماعية بين الفاعلين على أساس من**عدم التماثل** Frédéric (Lebaron,2009,p20) وتعددت تعريفات السلطة بتعدد التوجهات الفلسفية السوسيولوجية عبر العصور أي ضمن **الدينامكية** التي عرفتها الأنظمة الاجتماعية ذلك أنه كثيرا ما تم شرح السلطة في ظل تعلقها وارتباطها بالنظام حيث كان كثيرا ما يصطلح عليها **بالسلطوية** تبعا لأنموذج الفعل النظامي.

حيث نجد الباحث والأستاذ **أرنو لد لو كلير** في درسه: **الأنظمة غير الديمقراطية: الاستبداد والشمولية** يقدم تعريف للسلطة في ظل ارتباطها بالنظام بالنسبة للتعريف الكلاسيكي لها أنها قد ارتبطت **بالاستبداد** عند اليونان حيث كانت تفرض العبودية

ومصادرة الممتلكات من قبل الحكام آنذاك، ثم تلي تحليلات المحدثين للسلطة في ظل العقلانية الحديثة كأداة لتبرير **الهيمنة** (Arnauld Leclerc, p9,10).

يعرّف **أنتوني جيدنز** السلطة بكونها: استخدام الحكومة للقوة بصورة مشروعة في هذه الحالة فإن الشرعية تعني أن الخاضعين لسلطة الدولة يُظهرون اقتناعهم ورضاهم عن سلطة الحكومة، بهذا المفهوم فإن القوة تختلف عن السلطة (أنتوني جيدنز، 2005، ص164).

السلطة بهذا المفهوم تُؤسس على مبدأ **ترشيدي** للسياسة وقواعد تنظيم المجتمع وبالتالي تُعطى للقوة معنى يجسد هذه السلطة في ظل هذا المبدأ مما يثبت الرضا الجمعي عنها تبعا لنوع **الإرادة السلطوية** لكن إذا ما كانت السلطة تتسم بنوع خاص من الإرادة فإن القوة غير تلك القوة التي تحدد السلطة بمبدأ الترشيد وبالتالي ثمة تغير في المبدأ ومن ثمة الهدف وهذا بناء على الإطار الاجتماعي للجماعة السلطوية وسيتم توضيح ذلك في العنصر المتعلق بالوجود والمكان ضمن المجتمع الطبقي وهذا هو أساس التحليل في هذه الدراسة

المجتمع الطبقي/الطبقة class society / class: تعرّف الطبقة حسب قاموس علم الاجتماع **لرايمون بودون** وآخرون: مصطلح يستعمل في المعنى العام للدلالة على مجموع من الأفراد تظهر عليهم صفت متجانسة- مماثلة أو متباينة وهي عبارة عن أشكال يمكن أن تتخذها تصورات تبنى حول المجتمع **حول التفاوتات الاجتماعية** التي توجد فيه وتنظيم هذه التفاوتات ومآلها (Raymond Boudon , 2003, p 32).

فبين كل التصورات التي قد تكون موجودة حول موضوع التفاوتات يشغل بعضها مركزا متميزا وهي تصورات **"الخبراء"** فالبناءات العلمية المنجزة في مجال التفاوتات والبنية الاجتماعية ليست سوى مجموعة من التصورات التي يكونها بعض الأعضاء المتميزين في هذا المجتمع، هؤلاء الذين يحترفون التنظير(يانيك لوميل، 2008، ص8) إن المتمعن في هذا التعريف يفهم أن أهم سمات المجتمع الطبقي هي **التفاوت** الذي يشير إلى **التصور** حوله من وجهة نظر **المتميزين** وهذا التصور

يسعى أولئك المتميزين توضيح شرعيته من خلال التنظير لهذا فمن المهم فهم **نوع المعرفة** التي تنبثق من هذا الإطار الاجتماعي الذي يصف **التفاوت** ويحاول إضفاء **الشرعية** لكل ممارساته السلطوية وتبريرها **علميا** طالما أن مبدأ الفوقية هو القائل. فنجد ماكس فيبر يشرح هذه المقولة في كتابه: البروتستانتية وروح الرأسمالية أن **الغالبية** للطابع البروتستانتي من حيث ملكية رأس المال وريادة الأعمال والمتمثل في الطبقة العليا **المتعلمة** (Max Weber, 2006,b11).

2.السلطة والتفاوت الطبقي عند ابن خلدون:

عندما يتحدث العلامة ابن خلدون عن السلطة فإنه يشرحها في ظل ثلاث متغيرات رئيسة وهي: **المال** و**الجاه** و**العصبية**، حيث يعرف **الجاه** بكونه **القدرة** الحاملة للبشر على التصرف في من تحت أيديهم من أبناء جنسهم بالإذن والمنع والتسلط بالقهر والغلبة لحملهم على دفع مضاربهم وجلب منافعهم في العدل بأحكام الشرائع والسياسة، والسلطة التي تملك الجاه تتصرف فيه وتوزعه من الأعلى والأسفل صاحب الملك مثبت **بقوة العصبية**، ويمكن حصول الجاه عند ابن

خلدون ارج دائرة الملك أي بفضل الشرف والعلم لأنهما يستمدان شرعيتهما من **الدين**، بينما يبقى **المال غير مستقل عن الجاه** في بناء التراتب الاجتماعي ولا بد من تدخل السلطة في بناء الهرم التراتبي للخاصة لترتيب المقربين والموالين لها(بعزيق صالح، 2020 ص 168- 169).

بالنظر إلى التحليل الخلدوني للسلطة بهذا معنى يمكن التوصّل أنه إن كان الجاه والفعل السلطوي يقتبس من التعاليم الدينية الإسلامية فهذا دليل على **منظومة الترشيد** ترشيد السلطة الموضوعة في خدمة الأفراد الموالين لها وتنظيم حياتهم وعلاقاتهم وفق **العدالة الاجتماعية**، ومن ثمة تحقيق التوازن نظرا للاستجابات المكللة بالقبول.

والسؤال المطروح في هذا الصدد وبالنسبة للمجتمعات التي تتحدد **معرفتها** من المواضيع التي تستبعد المفاهيم الدينية والشرائع والتي تقول بعدم المساواة بصيغ ومعادلات علمية لشرعنة التفاوت القائم بين الأعضاء على أساس مادي قوامه القوة المادية– على حد تعبير المحللين- الرأسمالية إذن كيف سيكون نمط السلطة وطبيعة التعايش في ظل **اللامساواة** والتي تشير إلى ظهور قوى متصارعة نظرا للاستجابات المكللة بعدم القبول، وهو ما يدل على **الارتباط الوثيق** بين **الإطار الاجتماعي** للمتميزين وطبيعتهم التراتبية التي تصنع تفاوتهم ماديا وتسخير الجهود لبناء معرفة تبني الوعي لشرعنة الممارسة، وبالتالي الارتباط **بنوع المعرفة** المقدمة تتحدد **الأهداف** وتخطط الكيفيات فيما بعد، فكل طبقة والمعرفة الخاصة بها

3.**الطبقة اجتماعية - البرجوازية- قوتها ونظامها المعرفي والسلطة:**

في عصر ازدهار الطبقة البرجوازية في القرن التاسع عشر كان **أرباب العمل** الكبار من خيرة المنظمين والمحاسبين، والمقاولين المتنورين، الكرماء وأصحاب العمل الخيرية نجد أنهم هم الممثلين للشرعية أكثر غنى في البرجوازية، وقبل انحلالها وتطور مزاعمها تملك وعيا طبقيا متفائلا وموسوما بالثقة في التقدم تقني واقتصادي لا محدود، وهذا مقابل الوعي الطبقي الفلاحي المنكمش فيظل طموح الوعي البرجوازي الذي يتطلع للانتشار العالمي، إن البرجوازية بهذا الشكل تبرز كمركز خصب خاصة للمعرفة ومعظم أنواعها، فالنظام المعرفي المتطابق مع هذه الطبقة يتميز بتداخله مع المعرفة: **العلمية** و**التقنية** و**الإدراكية للعالم الخارجي** وكذا الربط بينه ومن ثم **وصولها للسلطة**(جورج غورفيتش، ص 133- 132).

كذلك يمكن الحديث عن قضية أخرى إلى جانب المعرفة وهي **الأخلاق المهنية** والتي تدخل في إطار التخطيط للتربع على السلطة حسب تعبير ماكس فيبر في كتابه البروتستانتية وروح الرأسمالية.

كما نجد قضية الطبقات والصراع الطبقي قد حُددت بناء على **القوة المادية** في شكل ديناميكي وأهم من كتب في ذلك الماركسيون حيث لا تنفصل هذه الفكرة عن جذورها التاريخية في **الصراع** على أرض الواقع من وجهة نظر تغيير النظام الاجتماعي ليس فقط في شكل السلطة(جورج لاباساد، 2011، ص85).

من خلال ذلك نفهم أن السلطة يمكن أن نعبر عنها بناء على متغير **القوة المادية** و**المعرفة** والإطار الاجتماعي الموسوم بنظام **التفاوت الطبقي** بمفهوم أقرب إليها ألا وهو **السلطوية- الهيمنة** كأنموذج للممارسات، كما لم يتم التخطيط لكل تلك المساعي بالوجه الذي يوصف بما **يبدو لنا واقعيا** بالقدر الذي كانت **الرمزية** الأساس الذي يُخفي الأهداف من وراء **تكوين رأس المال** للحفاظ على المكانة والسلطة واستمرار الهيمنة بالشكل الذي يضمن ذلك من خلال سمة التوارث والتي حددها العلامة ابن خلدون بالعصبية.

4.بيير بورديو والسلطة الرمزية أداة للهيمنة:

تخدم الإيديولوجيات المصالح الخاصة وتسعى إلى تقديمها كما لو كانت مصالح جماعية تترك فيها الجماعة بكاملها، فتعمل الثقافة السائدة على التكتل الفعلي لأفراد الطبقة السائدة لكونها تضمن التواصل المباشر بين جميع أعضائها وتميزهم عن غيرهم من الطبقات، وهي تساهم بهذا في خلق **التكتل الوهمي** لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى ذلك فهي تعمل على تبرير النظام القائم وذلك **بإقرار الفروق** و**إقامة المراتب** و**تبريرها**، تنتج الثقافة السائدة مفعولها الإيديولوجي **بتغليف وظيفة التقسيم** وإخفائها تحت **وظيفة التواصل (والتكامل)**، فالثقافة الموحدة- **كوسيلة تواصل**- الثقافة **الفاصلة المقسمة (أي أداة للتمايز)** التي **تبرر الفوارق** بإرغامها مختلف الثقافات التي تعتبر ثقافات دنيا أن تتحدد بابتعادها عن الثقافة السائدة، وهو ما يسمح **بتوفير رصيد من السلطة الرمزية** حيث تؤدِي وظيفتها من حيث هي أدوات **لفرض السيادة** وإعطائها صفة **المشروعية** التي تساهم في ضمان **هيمنة** طبقة على أخرى (العنف الرمزي)بمعنى فرض تصور عن العالم يكون أكثر ملائمة لمصالحها (بيير بورديو، 2007، ص50-51) بناء على هذا التحليل يمكن إضافة المتغير أو الميكانيزم المسؤول عن إضفاء **الشرعية** لحصول قبول السلطة من وجهة نظر السلطويين وهو **الرمزية**، مما يؤدي إلى **تغييب الوعي** و**تزييفه** وفقا **لمتطلبات الإرادة الخاصة** رغم وجود الكثير من الأعمال والجهود التي تسعى إلى إخفاء كون النظام القائم يفرض قواعد الفعل بناء على نوع السلطة لتنظيم وتحسين الحياة الاجتماعية مثل ما أدلى به **تالكوت بارسونز** حول النظام ، وتقسيم ماكس فيبر للسلطة محددا بذلك نماذج للفعل كما حدد سمات **الفعل المثالي** الذي يسعى إلى ترشيد الممارسات والعمليات حيث ذكر **بارسونز** في مقال له حول **النظرية السوسيولوجية وآفاقها:** إن الحاجات الوظيفية سواء أكانت مصدرها بيولوجية اجتماعية ثقافية أو فردية تتم تلبيتها إذا كانت تنتمي إلى النظام، إن الأدوار المؤسَّسة إذا اعتبرناها من وجهة نظر وظيفية تمثل الآلية التي تندمج من خلالها كل ما يتعلق بالطبيعة الإنسانية في نظام شامل وموحد قادر على مواجهة وضع ما يواجهه المجتمع وأفراده (دانيال كلود إيشودميزون، 2010، ص80). وبعيدا عن التحليلات الفيبرية التي تُخضع السلطة لممارسات القوة والطبقة نجد أن ماكس فيبر يؤكّد من جهة أخرى على الفعل العقلاني الرشيد في ممارسة السلطة من خلال النموذج المثالي. ويؤكّد على أن السلطة هي أكثر العناصر المهمة للفعل الاجتماعي ويقسمها إلى ثلاث أقسام: التقليدية والكاريزمية والعقلانية (فيليب جونز، 2010، ص129) إلا أنه لا يمكن

إغفال دور **الإرادة** في إنتاج نوع من **التعارض** بين **العام** و**الخاص** كما برز ذلك في تحليلات **جان جاك روسو** في كتابه **العقد الاجتماعي**

5.الإرادة العامة والإرادة الخاصة:

يولد الإنسان **حرا**، و**يوجد** الإنسان **مقيدا**، وهو يظن أنه سيد الآخرين، وقد يظل عبدا أكثر منهم، كيف حصل هذا **التغير؟** يشرح الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو هذه المقولة بقوله: (Jean Jacques Rousseau, 2015, p 7).

إذا كانت الدولة أو المدينة لا تُعدّ غير شخص معنوي تقوم حياته على اتحاد أعضائه، وإذا كانت سلامته الخاصة أهم ما تُعنى به وجب أن تكون له قوة عامة قاهرة لتحريك وإعداد كل قسم على أكثر الوجوه ملائمة للجميع وكما أن الطبيعة تمنح كل إنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه يمنح الميثاق الاجتماعي الهيئة السياسية سلطانا مطلقا على جميع أعضائها أيضا، هذه السلطة نفسها، وهي توجهها **الإرادة العامة** تحمل اسم السيادة، ولكن إذا عدونا الشخص العام وجب علينا أن ننظر إلى الأشخاص الخاصين الذين يتألف منهم والذين يستقلون عنه حياة وحرية بحكم الطبيعة وعليه علينا أن نميز جيدا حقوق المواطنين وحقوق السيد المتقابلة وأن نميز الواجبات التي يجب أن يقوم بها المواطنين كرعايا من الحقوق الطبيعية التي يجب أن يتمتعوا بها كأناس، و يُثبت كون المساواة في الحقوق وجوب كون الإرادة العامة عامة في أغراضها و**جوهرها** لتكون هكذا في **الحقيقة** ووجوب صدورها على الجميع لتطبق على الجميع، وكونها تفقد سدادها الطبيعي عندما تهدف إلى غرض طبيعي معين وذلك لأننا نحكم فيما هو غريب عنا هنالك لم يكن لدينا أي مبدأ صحيح في الإنصاف يرشدنا(جان جاك روسو، 2015، ص65).

لعل هذا يجيب على سبب التحولّ من الولاة **حرا** ومن ثم وجود الفرد **مقيدا** وما هو إلا تناقض الإرادة **العامة** والإرادة **الخاصة** بين الحاكم والمحكوم حيث تتدخل دلالات تجعل الفاعلين الآخرين غير المتسلطين **غرباء** عن المعرفة وبالتالي عن الوجود الذي هم فيه إذ يصف طبيعة غير طبيعتهم الواضحة غير الرمزية التي تحمل دلالات مبهمة تتعلق بسيادة منطق الغلبة.

النتائج:

من خلال هذا التحليل تتضح العلاقة الجدلية والمعقدة بين كل من **القوة** و**المعرفة** و**الرمزية** لتصيغ معادلة تتراوح جدليتها بين **الترشيد** و**الهيمنة**، إلا أن **الرمزية** تكشف **الدواعي الخفية** من تبرير الشرعية عن طريق **المعرفة** وذلك بناء على **الإرادة الخاصة** المتعلقة بأعضاء من **نفس الإطار الاجتماعي** ما يوضح خاصية **السلطة وأنموذج الفعل السلطوي ألا وهو: الهيمنة وبكل أشكالها.**

الأمر لم يتوقف عند هذا الحد في السوسيولوجيا لأنه وكما ذكرنا أن المفاهيم تتطور وتتطور الأهداف طبقا لمجريات الواقع المتعلق بالأنظمة الشمولية – المجتمعات- على نحو ديناميكي

مستمر ما أفرز مخططات **للهيمنة العالمية** على أساس الأحادية الإيديولوجية والمنهجية والتوسع التكنوقراطي، وظهور السياسات العلموية والعولمية وتفعيل القوة الاقتصادية وبلوغ الامبريالية والعديد من الوقائع، ونجد كذلك اقتحام الميكرو سوسيولوجيا الحقل العلمي والمنهجي وتشعب التوجهات النقدية التي تحاول الانطلاق من الفرد الذي يبني معرفته من المعيش ومختلف التفاعلات، كما تظهر تحليلات تنطلق من المزاوجة بين الكلي والجزئي تنشد **ترشيد** الممارسات من خلال **التنظيم** الذي يدعم تلك التفاعلات للوصول إلى التواصل والتكامل الذي ينبني على **الإرادة العامة** وإنتاج معرفة تُصاغ من الإطار الاجتماعي العام لكل الفاعلين.

خاتمة:

أظهرت نتائج الدراسة التحليلية والتي استهدفت تحليل الوحدات الكبرى لفهم الأنموذج المعرفي وبالتالي السلطوي في المجتمع الطبقي كونه ترشيد أو هيمنة أن الإطار الاجتماعي للفاعلين في السلطة والذين يتوصّفون بالقوة والغنى يحدد نوع المعرفة وهي المعرفة الثقافة السائدة والخاصة فقط بالكبار والأغنياء والتي تُورّث لبنيهم فيما بعد، أنهم يمارسون عنفا رمزيا على بقية الفاعلين في المجتمع الذين يتوصّفون بالمراتب الدنيا لتبرير السلطة وإضفاء الشرعية، بفعل إرادتهم الخاصة فيغترب هؤلاء عن المعرفة وعن المهام التي توكل إليهم وعن مختلف القرارات والأحكام، بهدف يسعى إليه الفاعلين في السلطة: لتكوين رأس المال، والهيمنة وتسخير كافة الوسائل التي يطرحها التقدم وتطور الطموح والتطلعات للحفاظ على هذه المكانة لتكريس التبعية، واستمرار الهيمنة وبلوغها أبعد منال وهذا قد يحتاج إلى أكبر وقت للتحليل وظهور متغيرات أكثر من ذلك وتعقد الجدل، وهذا بالبعد عن التعاليم الدينية والطبيعة الإنسانية من ذلك النظام السلطوي في الدول العربية، وهو ما يحتّم العودة إلى الإطار الاجتماعي والتراث الثقافي لفهم النمط السلطوي والتوجه الإيديولوجي بمستويات التحليل المناسبة لا أن يتم النقل أو التحويل فذلك من تداعيات القانون المعمول به أو الفرض المسلم به ولكن للتكيف مع كل جديد بما يساعد على بناء الحضارة وفق مبدأ التشاركية مع الحفاظ على المقومات الخاصة بناء على إرادتنا النابعة من ثقافتنا وهذا هو الأساس في تحليل النموذج السلطوي سوسيولوجيا

قائمة المراجع:

1.أبراش إبراهيم (2008)، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن.

2.بعزيق صالح (2020)، السلطة والمال عند ابن خلدون: السلطة الحفصية أنموذجا، مجلة التاريخ المتوسطي، العدد2، بجاية، الجزائر.

3.بورديو، بيير عبد السلام بن عبد العالي(2007)، الرمز والسلطة، دار توبقال للنشر، الدر البيضاء، المغرب.

4.بوسينو، جيوفاني محمد عرب صاصيلا (2008)، نقد المعرفة في علم الاجتماع (ط2)، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.

5.جونز، فيليب محمد ياسر الخواجة (2010)، النظريات الاجتماعية والممارسة البحثية، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
6.الجوهري محمد (2007)، المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة، مصر.
7.جيدنز، أنتوني فايز الصياغ (2005)، علم الاجتماع، (ط4)، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
8.روسو، جان جاك زعيتر عادل عمر (2015)، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، دار الهدى للنشر، عين مليلة، الجزائر.
9.سليمان الريحانة محمد (2013)، منحى النظم وتطبيقاته التربوية، دبلوم التمهن في التربية، مملكة البحرين.
10.سمير نعيم أحمد(2006)، النظرية في علم الاجتماع – دراسة نقدية- دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
11.غورفيتش، جورج خليل أحمد خليل (2008)، الأطر الاجتماعية للمعرفة، (ط3) مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
12.كلود إيشودميزون، دانيال عبد الحميد قرفي(2010)، بناء المعرفة السوسيولوجية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
13.لاباساد، جورج وآخرون (2011)، مفاتيح علم الاجتماع، دار الفرقد، دمشق سوريا.
14.تحليل الإطار الاجتماعي، تصنيف: مناهج علم الاجتماع، ويكيبيديا، 8.30، 2020

15.Boudon, Raymond et Autres (2003), Dictionnaire De Sociologie, LA ROUSSE, Paris, France.

16.Lebaron Frédéric (2009), La Sociologie de a à z -250 mots pour comprendre, DUNOD, Paris, France.

17.Leclerc Arnauld, Introductions à La Science Politique – Les régimes non démocratique : autoritarisme et totalitarisme-, Université Numérique Juridique Francophone.

18.Rousseau Jean Jacques (2015), Du Contrat Social ou Principes du droit politique, Dar ELHODA, Ain M'lila L'Algérie.

19.Weber Max (2006), Die Protestantishe Ethik und der Geist des kapitalismus, aus Wikisource/der Freien quellensammlung Deutsche Wikipedea.